

”إِشَارَةُ النَّصْ وَأَثْرُهَا فِي تَوْجِيهِ تَفْسِيرِ آيَاتِ الْحُكْمَ“

د/ محمد عواد الخوالدة

أستاذ مشارك - التفسير وعلوم القرآن - كلية القرآن الكريم
الجامعة القاسمية-الامارات العربية المتحدة

١٤٨٨ إِلَى ١٤٥٧ مِن

180A

The Reference Of The Text And Its “ Effect In Guiding The Interpretation Of ”The Verses Of The Rulings

Muhammad Awad Al Khawaldeh

**Department of Interpretation and Qur'anic
Sciences, College of the Holy Qur'an, Al
Qasimia University, United Arab Emirates**

1870

"إِشَارَةُ النَّصْ وَأَثْرُهَا فِي تَوْجِيهِ تَفْسِيرِ آيَاتِ الْأَحْكَامْ"

محمد عواد الخوالدة

قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية القرآن الكريم، الجامعة القاسمية، الإمارات العربية المتحدة.

البريد الإلكتروني: malkhawaldeh@alqasimia.ac.ae

مُلْخَصْ :

يتناول هذا البحث الحديث عن إشارة النص وأثرها في تفسير آيات الأحكام،

ونذلك من خلال بيان المقصود بإشارة النص ، ومدى حجية اشارة النص في آيات

الأحكام ، وكيف وظَّفَ العلماء هذا النوع من الدلالة في استبطاط الأحكام الشرعية،

من خلال الوقوف على بعض الأمثلة والتطبيقات الواردة في بعض آيات الأحكام ،

وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج من أبرزها، حجية إشارة النص تارة تكون

قطعية إذا كان الحكم المستربط واضحاً كمسألة نسب الولد لأبيه، والطهارة ليست من

شروط صحة الصوم اعتماداً على إشارة النص، وأنَّ الخلاف في ذلك شاذ لا يعول

عليه، وتارة أخرى يكون ظنِّياً إذا كان خفيًا محتملاً كمسألة الصلاة على الشهيد،

وهو رأي محتمل من إشارة النص لا يميل إليه الباحث، وصحة عقد النكاح من غير

المهر أو الصداق، وفي ذلك خلاف معتبر، فلا يجزم بإشارة النص، وكل ذلك من

خلال نصوص آيات الأحكام والمواضع التي فيها إشارة للنص.

الكلمات المفتاحية: إشارة؛ النص؛ توجيه؛ تفسير؛ آيات الأحكام.

"The Reference Of The Text And Its Effect In Guiding The
Interpretation Of The Verses Of The Rulings"

Muhammad Awad Al Khawaldeh

Department Of Interpretation And Qur'anic Sciences, College Of
The Holy Qur'an, Al Qasimia University, United Arab Emirates.

Email: malkhawaldeh@alqasimia.ac.ae

Abstract:

This research deals with the discussion of the textual reference and its effect in interpreting the verses of rulings, by explaining what is meant by the connotations of words according to the majority of fundamentalists and Hanafi scholars, and the extent of the validity of the textual reference according to them, and how scholars have employed this type of connotation in deducing legal rulings, by looking at some examples. And the applications mentioned in some of the verses of the rulings, and the researcher reached a number of results, the most prominent of which is that the validity of the text's reference is sometimes conclusive if the ruling derived is clear, such as the issue of the lineage of a child to his father. Purity is not one of the conditions for the validity of fasting based on the reference of the text, and the disagreement regarding that is anomalous and unreliable, and at other times it is speculative if it is hidden and possible, such as the issue of praying for the martyr, a possible opinion based on the reference of the text that the researcher does not tend to, and the validity of a marriage contract other than the dowry or dowry. There is considerable disagreement about this, so it is not certain of the text's reference

Keywords: Sign, Text, Guidance, Interpretation. Verses Of Rulings.

مقدمة:

الحمد لله إله الأولين والآخرين، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله

وصحبه أجمعين، وبعد ...

فما لا شك فيه أن الاشتغال بالقرآن الكريم والغوص في معانيه ودلالياته

واستخراج جواهره ودررها وأحكامه وتوجيهاته من أسمى المطالب وأشرفها،

وإن الناظر في كتب الفقهاء قديماً وحديثاً يجد أن طرق استبطاط الأحكام

الشرعية العملية تختلف من فقيه إلى آخر، وذلك لاختلاف مداركهم وأنظارهم

في الاستبطاط من النصوص، فمن الممكن أن يستفاد الحكم بطريق: العبارة، أو

بطريق الإشارة، أو بمفهوم المخالفة، ونحو ذلك مما هو مدون في مصنفات

أصول الفقه، وبعد التوكل عليه سبحانه عزّت على الكتابة في موضوع: "أثر

إشارة النص في آيات الأحكام"، وكيف وظّف العلماء هذا النوع من الدلالة في

استبطاط الأحكام الشرعية، وذلك من خلال الوقوف على بعض الأمثلة

والتطبيقات، ولكن قبل ذلك يحسن بي أن أبدأ بتمهيد موجز عن دلالات

الألفاظ، ثم نشرع في ضرب أمثلة إشارة النص وأثرها في استبطاط الأحكام

الشرعية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال بيان مدى دلالة إشارة اللفظ في اختلاف الفقهاء والمفسرين عند مناقشتهم آيات الأحكام وأثر ذلك في بيان الحكم الشرعي المستنبط منها. وتأويلهم للنص القرآني المتعلق بجانب

مشكلة الدراسة:

تتصدى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الآتية:
ما أثر اشارة النص الدلالي في توجيه الحكم الشرعي في تفسير آيات الأحكام؟

ويترفع عن ذلك :
وما هي اهم النماذج القرئانية التي تدل على ذلك الاثر؟
وما هي القرائن التي يمكن فيها اعيار اشارة النص في التأويل أرجح من ظاهره؟

منهجية الدراسة

اعتمدت في بحثي هذا الموضوع على المنهج الوصفي والاستقرائي، من خلال جمع المعلومات الكافية، ونقل النصوص من مظانها كي أعطي وصفاً

دقيقةً ومعلومات حقيقة كافية ومفصلة، ومن خلال المنهج التحليلي، لتحليل بعض النصوص، وبيان دلالتها.

خطة البحث:

يمكن تقسيم الخطة إلى: مقدمة، وبحثان، وخاتمة، على النحو التالي:

توطئة:

المبحث الأول: حجية إشارة النّص ودلالتها في آيات الأحكام.

المطلب الأول: دلالة اللفاظ عند الأصوليين

المطلب الثاني: حجية إشارة النّص في آيات الأحكام

المبحث الثاني: نماذج وتطبيقات لبيان أثر إشارة النص في آيات الأحكام

المطلب الأول: أثر إشارة النّص في قوله تعالى "فَالآن باشروهن"

المطلب الثاني: أثر إشارة النّص في قوله تعالى "أو تفرضوا لهنّ فريضة"

المطلب الثالث: أثر إشارة النّص في قوله تعالى "بِلْ أَحْياءٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ"

المطلب الرابع: أثر إشارة النّص في نسب الأبناء

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

توضّه:

من المعلوم أنّ عبارة النّص تدلّ على المعنى أصلّة بخلاف إشارة النّص فالمعنى غير مقصود أصلّة ولكنه لازم لزوماً عقلياً لذلك فهم الشافعي حديث "تقعد إداهن الشطر لا تصلي... الحديث" أن مدة الحيض خمسة عشر يوماً وذلك من خلال فهمه لإشارة النّص وإن كان المعنى غير مقصود أصلّة ولكنه لازم عقلاً ، قال البزدوي: إشارة النّص: هو العمل بما يثبت بنظمه لغة لكنه غير مقصود ولا سيق له النّص وليس بظاهر من كل وجه^(١). وأشار البقاعي في نظم الدرر إلى أن إشارة النّص تفهم من خلال النّظم وإن كانت غير مقصودة ولا سيق لها نص^(٢)

ونظيره من المحسوسات: من نظر إلى شيء فرأه بإقباله عليه قصدًا، ورأى مع ذلك غيره يمنة أو يسراً بأطراف عينيه من غير قصد: مما يقابلها هو المقصود بالنظر. وما وقع عليه أطراف بصره فمرئي، رؤيته بطريق الإشارة^(٣)

فالمراد بما يفهم من إشارة النّص المعنى الذي لا يتدارر فهمه من ألفاظه ولا يقصد من سياقه ولكن معنى لازم للمعنى المتدارر من ألفاظه، فهو مدلول اللّفظ بطريق التلازم. ولكنه معنى إلزامياً وغير مقصود من السياق كانت دلالة النّص عليه بالإشارة لا بالعبارة. وقد يكون وجه التلازم ظاهراً، وقد يكون خفيّاً، ولهذا قالوا: إن ما يشير عليه النّص قد يحتاج فهمه إلى دقة

^١ الطبيبي، حاشية الطبيبي على الكشاف، ص٤٥٩، الطبعة الأولى ٢٠١٣، النّاشر: المكتبة الوطنية الأردن.

^٢ البقاعي ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، النّاشر: دار الكتاب الإسلامي؛ سنة النّشر: ١٤٠٤

^٣ السمرقندى، كتاب ميزان الأصول في نتائج العقول، ص٣٩٧، تحقيق: محمد زكي عبد البر، الدار العالمية.

نظر ومزيد تفكير، وقد يفهم بأدنى تأمل. دلالة الإشارة هي دلالة النص عن معنى لازم لما يفهم من عبارته غير مقصود من سياقه؛ يحتاج فهمه إلى فضل تأمل أو أدناه، حسب ظهور وجه التلازم وخفائه. ^(١).

^(١) انظر : عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٥٤ ، ط مكتبة الدعوة

المبحث الأول:

حجية إشارة النص ودلالتها في آيات الأحكام

المطلب الأول: دلالات الألفاظ عند جمهور الأصوليين:

تنقسم دلالة الألفاظ عند الأصوليون قسمين:

الأول: المنطوق.

الثاني: المفهوم.

قال الجويني إمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ): "ما يستفاد من اللفظ نوعان أحدهما: متلقى من المنطوق به المصحح بذكره، والثاني: ما يستفاد من اللفظ وهو مسكون عنه لا ذكر له على قضية التصريح"^(١).

أولاً: والمنطوق يدلّ عليه اللفظ عند نطقه

ومثاله: قوله تعالى: (فَلَا تُقْرِئْ لَهُمَا أَنْفَافَ) [الإسراء: ٢٣]، يستفاد من هذا المنطوق: تحريم التأفيف.

ثانياً: المفهوم وهو ما يدلّ عليه اللفظ ليس في محل النطق

ومثاله: تحريم إحراق مال اليتيم الدال عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ثُلُّمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصُلُّونَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، فدلالة الإحراق متساوية لدلة الأكل فكلا الصورتين تدلان على الإتلاف^(٢)، وكذلك في المثال السابق (فَلَا تُقْرِئْ لَهُمَا أَنْفَافَ) [الإسراء: ٢٣]، فإذا كان المنطوق يدلّ على حرمة النطق بالتأفيف، فالمفهوم يذهب إلى أبعد من ذلك فيدلّ على حرمة الضرب أيضاً.

وخلاصة القول أنّ المعاني التي لا تنتهي خاصة في تدبر كتاب الله عز وجل إنّما تأتي من فهم عبارة النص وإشارة النص المنضبطة داخل السياق القرآني.

(١) انظر: الجويني، البرهان في أصول الفقه (١٦٥/١).

(٢) انظر: محمود المنياوي، التمهيد شرح مختصر الأصول من علم الأصول (ص ١١٤).

المطلب الثاني: حجية إشارة النص في آيات الأحكام:

إشارة النص اجتهاد تخضع للعقل والاستبطاط ، وطالما الأمر كذلك فإنّ إشارة النص تتردد بين: القطع تارةً ، وبين الظن تارةً أخرى ، فما كان من حكم ثابت فإنما يراد به القطع وذلك مع وضوح إشارة النص عليه، وإنما يكون الخفي هو المحتمل الذي لا يقطع به، يقول الإمام السرخسي (ت: ٤٨٣هـ): "الإشارة من العبارة بمنزلة الكنایة والتعريف من التصريح، فمنه ما يكون موجباً للعلم قطعاً، بمنزلة الثابت بالعبارة، ومنه ما لا يكون موجباً للعلم، وذلك عند اشتراك معنى الحقيقة والمجاز في الاحتمال مراداً بالكلام"^(١).

وإشارة النص يستند إليها عند الاستدلال كما يستند إلى عبارة النص ولكن عند التعارض بينهم تقدم دلالة النص كما هو مقرر عند المفسرين والأصوليين .

جاء في كشف الأسرار: "إن العبارة والإشارة سواء في ايجاب الحكم - أى في اثباته - لأن الثابت بكل واحد منها ثابت بنفس النظم".^(٢)

ولما كان الحديث عن آيات الأحكام وما استتبته أهل التفسير منها فإنّ كثيراً منها انبنى على حكم شرعي يدلّ عليه إشارة النص دون أن يكون النص القرآني صريحاً بذلك الحكم مما يؤكّد حجية الاستدلال بإشارة النص كما سيأتي بيانه في النماذج التطبيقية إن شاء الله تعالى.

ويختلف الباحث مع من يرى من العلماء أن إشارة النص إنما هي معان ثانوية لفهم القرآن الكريم^(٣)

^١- انظر: أصول السرخسي (٢٣٦/١).

^٢- عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، دار الكتب الإسلامية ، ص ٢٣٤.

^٣- انظر: نور الدين عتر ، علوم القرآن ص ١١٧ ، ط ١٩٩٣ ، مطبعة الصباح ، دمشق.

، وإن كانت في غالبيها كذلك، ولكن يمكن أن تكون معانٍ أصلية لا تقل أهمية عن المعاني المنبقة من عبارة النص وذلك لوجود أحكام مهمة تُعرف من خلال إشارة النص فلا يستغني عن معرفتها وبيانها بحال.

وسميت إشارة النص بذلك لأن السمع يتتادر إليه المعاني الظاهرة دون المعاني الخفية، فكما أنّ الإنسان تفهم إشارته من غير أن ينطق بحرف واحد كذا اللفظ يفهم مدلوله الخفي من غير أن ينطق النص بذلك صراحة، وفي نظري أن ذلك دليل على نبوغ العالم وتبصره في الوصول إلى المعاني الخفية والوقف على الأحكام المستنبطة من خلالها.

المبحث الثاني

نماذج وتطبيقات لبيان أثر إشارة النص في آيات الأحكام:

تعد آيات الأحكام من أبرز العلوم التي اعنى بها علماء التفسير واهتموا بالوقوف على الاستنباطات القرآنية بل إن الفقيه، والمفسر، والأصولي يحتاجون جميعاً إلى أن يكون لديهم إلمام بفقه آيات الأحكام فمن خلالها تستتبط الأحكام ، وتقرر المسائل ، ويقع التنازع في فهمها ومدلولاتها، والاختلاف بينهم في معانيها، ولما كان النظر فيها يحتاج إلى تأمل ووقف على معانيها الخفية كان لا بد من معرفة أثر ذلك التأمل الخفي على الاستنباطات الفقهية لآيات الأحكام والمتمثل بإشارة النص وأثره في ذلك العلم :

**المطلب الأول: أثر إشارة النص في بيان معنى قوله تعالى: " فَالآن
بَاشْرُوهُنَّ... ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ"**

استتبط أهل التفسير من الآية الكريمة معنى لم تذكره عبارة النص وإنما أخذ من خلال فهم إشارة النص، وهذا الحكم يتعلق بمسألة حكم الجنب إذا أصبح صائماً دون أن يغتسل، بناءً على قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لِيَلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى سَائِنَكُمْ هُنْ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَتْسُمْ لَبَاسٌ لَهُنَّ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخَافُونَ أَنْفُسَكُمْ قَاتَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشْرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ كَلُّوا وَأَشْرُبُوا حَتَّى يَبْيَنَ لَكُمُ الْخِيطُ الْأَيْضُ مِنَ الْخِيطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَتْسُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يَبْيَنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لِعَلَيْهِمْ يَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧] :

الآلية الكريمة تتحدث عن معانٍ كثيرة وأحكام تتعلق بالصيام، لكن علماء آيات الأحكام وقفوا مع إشارة النص، المستتبط من قوله "فالآن باشروهن ... ثم أتموا الصيام إلى الليل" حيث يفهم منها أن الجنب إذا أصبح صائماً لا شيء عليه مع أن الآية الكريمة لم تعرض لذلك مباشرةً، وردّ على القول [إن من أصبح جنباً ولم يغتسل لم يصح صيامه]، حيث ورد في المسألة قولان:

قول عليه جماهير أهل العلم من المفسرين والأصوليين وغيرهم وهو أن الآية تدل بإشارتها على أن الطهارة ليست شرطا لصحة صيام الجنب، يقول الكياهراسي الشافعي في بيان أهمية إدراك إشارة النص وأن ذلك لا يتأتى للعامة بل ولا لكثير من الدارسين: "وليس كل ما في القرآن يكون جلياً يدركه كل واحد، ولذلك لم يفهم كثير من الناس أن الجنب يصح صومه إذا أصبح جنباً، حتى احتج ابن عباس بقوله تعالى: **"فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ** (إلى قوله) **حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ** من **الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ** من **الْفَجْرِ**، ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيلِ"، فإباحة المباشرة إلى الصبح تقضي وقوع الغسل بعد الصبح، وهذا لم يفهمه غيره، وهو في القرآن تحقيقاً^(١).

وقال زين الدين السنوي الشافعي (ت: ٩٢٦هـ): "ودلالة الإشارة كدلالة قوله تعالى: **(فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ)** على صحة صوم من أصبح جنباً للزومها للمقصود به من جواز جماعهن بالليل الصادق بآخر جزء منه"^(٢).

اعتمد الحنفية على إشارة النص القرآني المستربط من الآية الكريمة يقول ابن الموقت الحنفي: "الآية على جواز أن يصبح المباشر في ليل رمضان جنباً صائماً لإباحة هذا النص المباشر له في آخر جزء من الليل كما في غيره، وهو يستلزم طلوع الفجر عليه جنباً لعدم تمكنه من الاغتسال قبله حينئذ، ثم هو مكف بالصوم من طلوعه فيجتمع له وصفاً: الجنابة والصوم، ويستلزم هذا أيضاً عدم منافاتهما، وهذا ليس المعنى المقصود من سياق الآية، وإنما المقصود منه: إباحة المباشرة والأكل والشرب في جميع أجزاء الليل الذي هو المعنى العbari، ثم الصریح الصحيح من السنة مؤكداً لهذه الإشارة القرآنية"^(٣).

^(١) انظر: الكياهراسي، احكام القرآن، تحقيق موسى عطية ، دار الكتب العلمية، ج ٢ ص ٤٦٧.

^(٢) انظر: غاية الوصول في شرح لب الأصول (٣٢/١)، بتصرف يسير.

^(٣) انظر: التقرير والتحبير (١٠٩/١).

وصرّح بأهمية إشارة النّص ابن النجار الحنفي بقوله: "وكذا قوله تعالى: "فَالآن باشروا هنّ" فإنه يلزم منه إشارة النّص جواز الإصباح جنباً، وهذا كله دلالة إشارة^(١)".

ولا بدّ من ذكر القول الثاني الذي لا يحيي للجنب أن يصبح صائماً دون اغتسال وهو قول شاذ وضعيف "مذهب أبي هريرة والحسن بن صالح؛ لأنّ الجنب إذا أصبح قبل الاغتسال، لم يكن له صوم، وهذه الآية تبطل قولهم؛ لأنّ المباشرة، إذا أُبيحت إلى انفجار الصّبح، لم يمكنه الاغتسال إلّا بعد الصّبح.^(٢)

وهنا يقف السيوطي مع القولين ليبين سبب اعتماد القول الأول على إشارة النّص وعدم أخذ القول الثاني بذلك فيقول: "فيه إباحة الجماع وأنواع المباشرة والأكل والشرب إلى تبين الفجر وتحريم المذكورات نهاراً، واستدل به على صحة صوم الجنب لأنه يلزم من إباحة الجماع إلى تبين الفجر إباحته في آخر جزء من أجزاء الليل، ويلزم من ذلك بطريق الإشارة طلوع الفجر وهو جنب." ويقول عن المانعين أن إشارة النّص تتعلق فقط بالأكل والشرب دون الجماع "ومن منعه قال إن الغاية متعلقة بكلوا وشربوا دون باشروهن وقد يستدل به بالطريق المذكورة على أنه لا يجب تجديد النية إذا جامع أو أمل بعدها"^(٣)

والخلاصة أن إشارة النّص كان لها أثر واضح في تنازع العلماء عند تأويل النّص القرآني المتعلق بآيات الأحكام، وأن سبب اختلافهم في أن إشارة النّص تتعلق بجميع ما سبق ذكره في الآية أم أنها تقتصر على المأكولات والمشروبات.

^(١) انظر: شرح الكوكب المنير (٤٧٦/٣)، بتصريف يسir.

^(٢) انظر: ابن عادل ، تفسير اللباب، ص ٣١٥، دار الكتب العلمية، تحقيق : عادل موجود ، الطبعة ١.

^(٣) انظر: السيوطي ، الإكليل في استبطاط التزيل، تحقيق سيف الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت، (ص: ٤١)

المطلب الثاني: إشارة النص في قوله تعالى : " لا جناح عليكم إن طلقت النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسوع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين " [البقرة: ٢٣٧]

الآية الكريمة تتحدث عن حكم طلاق غير المدخول بها والتي لم يسمى لها مهر فإذا لم يوجد لها مهر ^(١) فلها نصف صداق أمثالها، والجمهور على خلافه وأن ليس لها إلا المتعة" وتكمن إشارة النص في الآية أنها تشير من غير صراحة إلى أن النكاح من غير مهر يصحّ وهو ما يسمى بنكاح التفويض، فلو لم يكن صحيحاً ما تحدثت الآية الكريمة عن طلاق من لم يسمى لها مهراً وهذا يؤخذ بطريق الإشارة من النص القرآني ، يقول القرطبي: " دلّ على أن نكاح التفويض جائز ، وهو كل نكاح عقد من غير ذكر الصداق ، ولا خلاف فيه ، ويفرض بعد ذلك الصداق ، فإن فرض التحق بالعقد وجاز ، وإن لم يفرض لها وكان الطلاق لم يجب صداق إجماعاً ، قاله القاضي أبو بكر بن العربي " ^(٢)

والى ذلك أشار البقاعي " في الآية إثبات وإشارة الى صحة عقد النكاح مع إهمال ذكر الصداق لا مع إبطاله ، وفيه صحة نكاح التفويض ونكاح التأخير لذكر الصداق ، فبان به أن الصداق ليس ركناً فيه وأن إبطاله مانع من بنائه " ^(٣) وفي الآية ملحوظ دقيق ذكره ابن عرفة في معنى " أو " الواقعه في قوله تعالى: " أو لم تفرضوا لهن فريضة " أن أو لا يمكن أن تكون على باباه بمعنى التتويع والتخيير وإنما هنا بمعنى الواو فيكون المعنى انكم إن طلقتم ولم تمسوهن وفرضتم لهن فلن النصف " ^(٤)

(١) ابن عاشور ، التحرير والتووير ، (٤٣٧ / ٢)

(٢) القرطبي ، تفسير القرطبي (١٩٧ / ٣)

(٣) انظر: البقاعي ، نظم الدرر ، ت: عبدالرزاق غالب) ، دار الكتب العلمية (٤٤٦ / ١)

(٤) انظر: ابن عرفة ، تفسير ابن عرفة (٦٨٣ / ٢) ، تحقيق: الأسيوطى ، دار الكتب العلمية

إن من أكثر ما وردت (لم) في القرآن لنفي الماضي المتصل بزمن الحال، و (أو) هنا بمعنى الواو، كما قال ابن رشد ، وهو الصحيح ، لأنها إذا كانت على بابهما أعني (للتتويع) لزم نفي الجناح عن طلاق بعد الدخول في نكاح التفويض ، وإذا كانت بمعنى الواو فيكون المراد برفع الجناح بسقوط نصف الصداق بالطلاق" ويرى الباحث أن بقاء " او " على بابها أولى والمعنى تام ولا داعي لخروج الحرف عن معناه دون سبب جاء به السياق، وليس ذلك من باب تناوب معاني الحروف.

وبالرغم من أن نكاح التفويض أجازه بعض العلماء إلا أنه لا يقصد منه إهانة الزوجة واعتبارها ناقصة بل " إن النكاح مبني على المكارمة والمسامحة وعدم المشاحة، ولذلك سمى الله الصداق نحلة، وهي العطية لا في مقابلة عوض، وأحياناً فيه نكاح التفويض بخلاف البيع والقراض والمسافة مبنيان على التوسيعة" ^(١)

والخلاصة : أن أثر إشارة النّص واضح في استبطاط الحكم غير المقصود من الآية الكريمة والتي تتحدث عن الطلاق وليس النّكاح لكن أهل التفسير أخذوا منها حكم نكاح التفويض الذي لم يسمى له مهر وجوازه كما قرر ذلك ابن العربي والقرطبي وغيرهم من أهل التفسير.

المطلب الثالث : قوله تعالى : " ولا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياه عند ربهم يرزقون" ال عمران : ١٦٩ .

اخالف أهل التفسير في سبب نزول هذه الآية فقال أكثرهم أنها إنما نزلت في شهداء أحد وفي حق حمزة بن عبد المطلب ، وذهب آخرون أنها إنما نزلت في حادثة بئر معونة، وتبقى الآية على عمومها واضحة الدلالة على مكانة الشهيد في الإسلام، حيث روی من وجوه كثيرة أن سبب نزول الآية قتلى أحد . وأخرج ابن جرير ، وابن المنذر ، عن أنس؛ أن سبب نزول هذه الآية

(١) الشاطبي، الموافقات ، المحقق : مشهور حسن ، دار ابن عفان ، ط ١٩٩٧ (٣ / ٤٨٠)

قتلى بئر معونة ، وعلى كل حال ، فالآلية باعتبار عموم لفظها يدخل تحتها كل شهيد^(١)

والآلية الكريمة تحدثت عن موت الجسد للشهيد ولكن حياته مستمرة عند ربهما في نعيم مقيم، فقول "بل" دليل على الإضراب الواقع عنمن يعتقد أنهم أموات " وقوله: {بِلْ أَحْيَاء} للإضراب عن قوله: ﴿وَلَا تَحْسِنَ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ فلذلك كان ما بعدها حملة غير مفرد، لأنها أضربت عن حكم الجملة ولم تضرب عن مفرد من الجملة، فالوجه في الجملة التي بعدها أن تكون اسمية من المبتدأ الممحوذ والخبر الظاهر، فالتقدير: بل هم أحياء، قد أثبتت القرآن للمجاهدين موتاً ظاهراً بقوله: {قُتِلُوا} ، ونفي عنهم الموت الحقيقي بقوله: ﴿بِلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ فعلمنا أنهم وإن كانوا أموات الأجسام فهم أحياء الرواح، حياة زائدة على حقيقة باقاء الأرواح، غير مضمحة^(٢)

والذي يعنيها في هذا المطلب هو أثر إشارة النص المتعلقة بكلمة " بل أحياء " فعبارة النص واضحة في حدتها عن ميزة الشهيد عند ربهما كما سبق ذكره ، لكن علماء تفسير آيات الأحكام ، والأصوليون ذكروا إشارة للنص غير مقصودة مباشرة من النص وهي مسألة غسل الشهيد يقول ابن العربي : " قوله تعالى : { وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٍ بِلْ أَحْيَاءٌ } وفي السورة التي بعدها : { وَلَا تَحْسِنَ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا } تعلق بعضهم في أن الشهيد لا يغسل ، ولا يصلى عليه بهذه الآية ؛ لأن الميت هو الذي يفعل ذلك به ، والشهيد حي ، وبه قال مالك والشافعي . وبنحوه قال أبو حنيفة " ^(٣)

^(١) الشوكاني ، فتح القدير ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ٥٢/٢

^(٢) التحرير والتنوير (٣/٢٨٢)

^(٣) أحكام القرآن لابن العربي (١/٨٢)

ويبدو أن إشارة النص تتأتى من أن الصلاة تكون على الأموات وفي الآية قال الله تعالى " بل أحياء" فكيف تكون الصلاة على الأحياء؟ يقول السرخسي : " وقد استغنى عن ذلك كما استغنى عن الغسل ولأن الله تعالى وصف الشهداء بأنهم أحياء فقال: ﴿وَلَا تُحْسِنَ الَّذِينَ قُتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بِلْ أَحْيَاءً﴾ [آل عمران: ١٦٩]، والصلاحة على الميت لا على الحي".^(١)

فدللت إشارة النص على أن الشهيد بما أنه حي كما صرحت الآية فلا يصلى على الحي ولا يغسل ، ولكن بعض العلماء لم يسلم لهذا القول المستبطن من إشارة النص ، " أن الشهيد حي قلنا: نعم ولكن في حق أحكام الآخرة كما قال الله تعالى: ﴿بِلْ أَحْيَاءٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ أما في حق أحكام الدنيا فلا ، ولهذا يقسم ماله بين ورثته، وتتزوج امرأته بعد انقضاء العدة، والصلاحة عليه من أحكام الدنيا".^(٢)

وترتب على إشارة النص هنا خلاف فقهي، فرأى الحنفية هو: أن الشهيد يصلى عليه من غير غسل ، قال الإمام محمد بن الحسن الشيباني الحنفي (ت: ١٨٩هـ) : " قلت أرأيت الشهيد الذي لا يغسل أيصلى عليه كما يصلى على الميت قال نعم بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قتلى أحد ".^(٣)

والخلاصة في المسألة: جمهور الفقهاء يرون أن شهيد المعركة لا يغسل^(٤)، وخالفهم الحنفية في ذلك فقالوا: بوجوب الصلاة عليهم، وذلك للحديث الوارد

^(١) السرخسي، المبسوط ، (٨٩ / ٢)

^(٢) ابن مازة ، المحيط البرهاني للإمام برهان الدين ابن مازة (٣٠٣ / ٢)

^(٣) انظر: الأصل المعروف بالمبسوط (٤١٠ / ١).

^(٤) انظر: المغني لابن قدامة (٣٩٣ / ٢)

عن ابن عباس أن النبي عليه الصلاة والسلام صلى على شهداء أحد، وكان يؤتى بتسعة من الشهداء ، وحمزة عاشرهم، فيصلى عليهم^(١) ويميل الباحث إلى رأي الشافعية في ذلك فالشهيد لا يغسل ولا يصلى عليه بناء على إشارة النص ، وأما ما ورد من أحاديث في الصلاة عليه ففيها نظر ليس هذا محل ببناه.

المطلب الرابع: إشارة النص وأثرها في نسب الأبناء.

اعتمد المفسرون والفقهاء على فهم إشارة النص في تحرير أحكام تتعلق بالأحوال الشخصية، كما سبق ذكره ، ومن المسائل التي اجتمعت فيها عبارة النص وإشارته، مسألة نسب الابن لأبيه استبطاطاً من قوله تعالى: {وَعَلَى الْمُولُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكَسُوتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ}؛ فعبارة النص تتحدث عن النفقة وأنها على الوالد، وإشارة النص فيها تلميح إلى أن الولد ينسب لأبيه لا إلى غيره ولها أضاف حرف اللام إليه "فالثابت بالعبارة: وجوب نفقتها على الوالد فإن السياق لذلك، والثابت بالإشارة أحكام منها، أن نسبة الولد إلى الأب لأنه أضاف الولد إليه بحرف اللام فقال {وَعَلَى الْمُولُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكَسُوتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} فيكون دليلاً على أنه هو المختص بالنسبة إليه"

ولما كان الـبـ هو الأولى بولده وماليه "فإن الإضافة بحرف اللام دليل الملك، كما يضاف العبد إلى سيده فيقال: هذا العبد لفلان وإلى ذلك أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: أنت ومالك لأبيك"^(٢).

ويمكن اعتبار إشارة النص في الآية الكريمة إشارة النسبة أي أن الولد منسوب لوالده لا يمكن أن يشاركه أحد فيها البتة^(٣).

(١) ضعفه ابن حجر، التلخيص (١١٧/٢)

(٢) أصول السرخسي (٢٣٧/١)

(٣) ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البذدوی "٢١٢-٢١١/٢"

فاجتمع في الآية دلالة العبارة والإشارة، قال ابن الموقت الحنفي: "قوله تعالى {وعلى المؤود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف} اللام: للاختصاص، فيجب كون الوالد أخص بالولد من سواه وذلك بالانتساب، وهذا ليس المقصود من سوق الآية، وإنما المقصود من سوقها: إيجاب نفقة الوالدات وكسوتهن على الوالد، فلا جرم أن كانت هذه الآية مما اجتمع فيها العبارة والإشارة"^(١). وهذا الملحوظ يبدوا أنه يجمع عليه أكثر المفسرين، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ - أي: الأب - وعَبَرَ عنه بهذه العبارة إشارة إلى جهة وجوب المؤن عليه، لأن الوالدات إنما ولدن للأباء، ولذلك ينسب الولد للأب دون الأم قال بعضهم: وإنما أمهات الناس أوعية ... مستودعات وللآباء أبناء"^(٢)

(١) انظر: التقرير والتحبير (١٠٧/١)

(٢) القاسمي، محسن التأويل (٢ / ١٥٤)

خاتمة:

أبرز النتائج:

- ١- إشارة النّص قامت عليها كثير من الحكم المستبطة من الآيات القرآنية.
- ٢- تنازع علماء التفسير لآيات الأحكام في قبول ورفض القول بإشارة النص في بعض المسائل، مما كان له أثر واضح في اختلافهم.
- ٣- حجية إشارة النص تارة تكون قطعية إذا كان الحكم المستبطة واضحًا كمسألة نسب الولد لأبيه، وتارة أخرى يكون ظنًّيا إذا كان خفيًا محتملاً كمسألة الصلاة على الشهيد. والطهارة ليست من شروط صحة الصوم اعتماداً على إشارة النّص، والخلاف في ذلك شاذ لا يعوّل عليه، وصحة عقد النكاح من غير المهر أو الصداق، وفي ذلك خلاف معتبر، فلا يجزم بإشارة النص، عدم الصلاة على الشهداء، رأي محتمل من إشارة النّص لا يميل إليه الباحث.

ثُبْتَ المَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ بِالْعَرَبِيَّةِ:

- أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، المذهب في فقة الإمام الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية.
- الشيخ عادل أحمد عبد الموجد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، المحقق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٩هـ.
- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٨٩م.
- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتضى، الناشر: دار الحديث - القاهرة، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفیش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بـ فخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ٤٢٠هـ.

أبو عبد الله محمد بن يزيد الفزوياني، و Mage اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التيمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تفسير القرآن العظيم، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩هـ.

أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنفي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، المغني، الناشر: مكتبة القاهرة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤هـ)، مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

نقى الدين أبوبقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المعروف بابن النجار الحنفي (المتوفى: ٩٧٢هـ)، شرح الكوكب المنير، المحقق: محمد الزحيلي ونزيره حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنعى (المتوفى: ٩٢٦هـ)، غاية الوصول في شرح لب الأصول، الناشر: دار الكتب العربية الكبرى، مصر.

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ)، شرح التلويح على التوضيح، الناشر: مكتبة صبيح بمصر.

شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، التقرير والتحبير، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربini الشافعى (المتوفى: ٩٧٧هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب الجديع، تيسير علم أصول الفقه، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجوبني، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، البرهان في أصول الفقه، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

عبد الوهاب خلاف (المتوفى : ١٣٧٥ هـ)، علم أصول الفقه، الناشر : مكتبة الدعوة - شباب الأزهر، الطبعة : عن الطبعة الثامنة لدار القلم.
علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧ هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الناشر: دار الكتب العلمية،
الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦ هـ)، كتاب التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر،
الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ -
١٩٨٣ م.

القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣ هـ)، أحكام القرآن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت -
لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

محمد أديب صالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة لمناهج
العلماء في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة، الدكتور: الطبيعة:
الرابعة ١٤١٣ هـ.

محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكنى الشنقيطي (المتوفى:
١٣٩٣ هـ)، مذكرة في أصول الفقه، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة
المونورة، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١ م.

محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣ هـ)،
أصول السرخسي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣ هـ)،
المبسط، الناشر: دار المعرفة - بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس
الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩ هـ)، بيان المختصر شرح مختصر ابن

الحاجب، المحقق: محمد مظہر بقا، الناشر: دار المدنی، السعودية، الطبعة:
الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

محمود بن محمد بن مصطفی بن عبد اللطیف المنیاوی، التمهید شرح مختصر
الأصول من علم الأصول، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

منصور بن یونس بن صلاح الدین ابن حسن بن إدريس البھوتی الحنبلی
(المتوفی: ١٠٥١هـ)، کشاف القناع عن متن الإقناع، الناشر: دار الکتب
العلمیة.

الموسوعة الفقهیة الكويتیة، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية -
الکویت، الطبعة: (من ١٤٠٤هـ - ١٤٢٧هـ).

نظام الدین أبو علی احمد بن محمد بن إسحاق الشاشی (المتوفی: ٤٣٤هـ)،
أصول الشاشی، الناشر: دار الکتاب العربي - بیروت.

12. 'iismaeil bin yahyaa bin 'iismaeil, 'abu 'ibrahim almuznii (almutawafaa: 264hi), mukhtasar almuzni (matbue mulhiqan bial'umi lilshaafieii), alnaashir: dar almaerifat - bayrut, sanat alnashri: 1410h/1990m.
13. taqi aldiyn 'abu albaqa' muhamad bin 'ahmad bin eabd aleazziz bin ealiin alfutuhii almaeruf biabn alnajaar alhanbalii (almutawafaa: 972ha), sharh alkawkab almunira, almuhaqaqi: muhamad alzuhayli wanazih hamad, alnaashir: maktabat aleabikan, altabeati: altabeat althaaniat 1418h - 1997m.
14. zakariaa bin muhamad bin 'ahmad bin zakariaa al'ansari, zayn aldiyn 'abu yahyaa alsuniki (almutawafaa: 926hi), ghayat alwusul fi sharh lubi al'usul, alnaashir: dar alkutub alearabiati alkubraa, masr.
15. saed aldiyn maseud bn eumar altiftazani (almutawafaa: 793ha), sharh altalwihi ealaa altawdihi, alnaashir: maktabat sabih bimasra.
16. shams aldiyn muhamad bin muhamad bin muhamad almaeruf biabn 'amir hajin wayuqal lah abn almuqaqt alhanafi (almutawafaa: 879ha), altaqrir waltahbiru, alnaashir: dar alkutub aleilmiati, altabeatu: althaaniatu, 1403h - 1983m.
17. shams aldiyni, muhamad bin 'ahmad alkhatib alshirbinii alshaafieii (almutawafaa: 977hi), mughaniy almuhtaj 'ilaa maerifat maeani 'alfaz alminhaji, alnaashir: dar alkutub aleilmiati, altabeati: al'uwlaa, 1415hi - 1994m.
18. shihab aldiyn mahmud bin eabd allah alhusaynii al'alusi (almutawafaa: 1270ha), ruh almaeani fi tafsir alquran aleazim walsabe almathani, almuhaqaqa: eali eabd albari eatiat, alnaashir: dar alkutub aleilmiat - bayrut, altabeatu: al'uwlaa, 1415h.
19. eabd aleazziz bin 'ahmad bin muhamadi, eala' aldiyn albukharii alhanafii (almutawafaa: 730hi), kashf al'asrar sharh 'usul albizzidi, alnaashir: dar alkitaab al'iislamii.
20. eabd alkarim bin eali bin muhamad alnumlata, aljamie limasayil 'usul alfiqh watatbiqatiha ealaa almadhab alraajiji, alnaashir: maktabat alrushd - alriyad - almamlakat alearabiati alsaeudiati, altabeati: al'uwlaa, 1420h - 2000m.
21. eabd allah bin yusif bin eisaa bin yaequb alyaequq aljadiea, tysyr ealm 'usul alfiqah, alnaashir: muasasat alrayaan liltibaeat walnashr waltawzie, bayrut - lubnan, altabeata: al'uwlaa, 1418h - 1997m.
22. eabd almalik bin eabd allh bin yusif bin muhamad aljuayni, almulaqab bi'iimam alharamayn (almutawafaa: 478h), alburhan fi 'usul alfiqah, almuhaqiqa: salah bin muhamad bin euaydat, alnaashir: dar alkutub aleilmiat bayrut - lubnan, altabeata: altabeat al'uwlaa 1418 hi - 1997 mi.
23. eabd alwahaab khilaf (almutawafaa : 1375ha), ealam 'usul alfiqah, alnaashir : maktabat aldaewat - shabab al'azhar, altabeat : ean altabeat althaaminat lidar alqalam.
24. eala' aldiyn, 'abu bakr bin maseud bin 'ahmad alkasanii alhanafii (almutawafaa: 587hi), badayie alsanayie fi tartib alsharayiei, alnaashir: dar alkutub aleilmiati, altabeati: althaaniati, 1406h - 1986m.

-
25. eali bin muhamad bin ealiin alzayn alsharif aljirjanii (almutawafaa: 816ha), kitab altaerifati, almuhaqaqa: dabtah wasahahah jamaeat min aleulama' bi'l-ishraf alnaashir, alnaashir: dar alkutub aleilmiat bayrut -lubnan, altabeata: al'uwlaa 1403h -1983m.
26. alqadi muhamad bin eabd allah 'abu bakr bin alearabii almueafiri alashibilii almalikii (almutawafaa: 543ha), 'ahkam alqurani, alnaashir: dar alkutub aleilmati, bayrut - lubnan, altabeata: althaalithata, 1424h - 2003m.
27. muhamad 'adib salih, tafsir alnusus fi alfiqh al'iislamii, dirasat muqaranat limanahij aleulama' fi aistinbat al'ahkam min nusus alkitaab walsunati, alduktur: altabeati: alraabieat 1413hi.
28. muhamad al'amin bin muhamad almukhtar bin eabd alqadir aljaknii alshanqitii (almutawafaa: 1393hi), mudhakiratan fi 'usul alfiqah, alnaashir: maktabat aleulum walhikmi, almadinat almunawarati, altabeati: alkhamisati, 2001m.
29. muhamad bin 'ahmad bin 'abi sahl shams al'ayimat alsarukhsii (almutawafaa: 483hi), 'usul alsarukhisi, alnaashir: dar almaerifat - bayrut.
30. muhamad bin 'ahmad bin 'abi sahl shams al'ayimat alsarukhsii (almutawafaa: 483hi), almabsuta, alnaashir: dar almaerifat - bayrut, tarikh alnashr: 1414h-1993m.
31. mahmud bin eabd alrahman ('abi alqasama) abn 'ahmad bin muhamad, 'abu althanaa', shams aldiyn al'asfahanii (almutawafaa: 749hi), bayan almukhtasar sharh mukhtasar abn alhajibi, almuhaqaqi: muhamad mazhar biqa, alnaashir: dar almadani, alsaeudiati, altabeati: al'uwlaa, 1406h / 1986m.
32. mahmud bin muhamad bin mustafaa bin eabd allatif alminyawii, altamhid sharh mukhtasar al'usul min eilm al'usuli, altabeati: al'uwlaa, 1432 hi - 2011m.
33. mansur bin yunis bin salah aldiyn abn hasan bin 'iidris albahutaa alhunbulaa (almutawafaa: 1051hi), kashaaf alqinae ean matn al'iinqnaei, alnaashir: dar alkutub aleilmati.
34. almawsueat alfiqhiat alkuaytiati, sadir eun: wizarat al'awqaf walshuyuwn al'iislamiat - alkuayti, altabeati: (min 1404 - 1427h.)
35. nizam aldiyn 'abu eali 'ahmad bin muhamad bin 'iishaq alshaashi (almutawafaa: 344hi), 'usul alshaashi, alnaashir: dar alkitaab alearabii - bayrut.